

مجلة التحكيم السوري

Syrian Arbitration Magazine



اجتهادات المحاكم السورية

حيث أن قرار دعوى البطلان هو قرار بات بالموضوع
أي بات بموضوع دعوى البطلان وهو ليس من نوع القرارات المؤقتة
أو المستعجلة وإنما هو قرار ذو حجية قاطعة ينفي الحق أو ثبوته
حسب حال الدعوى
وبالتالي فهو يقبل الادعاء بشأنه بدعوى المخاصمة

هيئة عامة مدنية - قرار 311 - أساس 509 - تاريخ 12 / 10 / 2021



محكمة النقض

إعلام الحكم

الصحيفة ١

لعام ٢٠٢١

رقم القرار ٣١١

رقم الأساس ٥٠٩

باسم الشعب العربي في سورية

الهيئة الحاكمة: الهيئة العامة المدنية لدى محكمة النقض والمؤلفة من السادة القضاة:

رئيساً

عضوية نائب الرئيس

مستشاراً

مستشاراً

مستشاراً

عبدو شهلا

عبد الحي الجراد

فريد محمد شعبو كردي

طه منصور

عمار العاني

الجهة المدعية بالمخاصمة

١- انس حورانية

٢- سامر حورانية يمثلهم المخامي موفق الشهاب

الجهة المدعى عليها بالمخاصمة

١- هيئة الغرفة المدنية الأولى / / لدى محكمة النقض المؤلفة من السادة القضاة:

٢- مروان الأسود رئيساً وعضوية المستشارين هند رزق سلوم وعدنان الحمصي

٣- السيد وزير العدل إضافة لمنصبه تمثله إدارة قضايا الدولة

٤- فادي عبد النور

٥- رباح حويلة

القرار موضوع المخاصمة

صادر عن محكمة النقض الغرفة المدنية الأولى / / برقم ١٦ أساس ٣٥ تاريخ ٢٩/١/٢٠٢٠

والمتمضمّن رفض الطعنين موضوعاً

النظر في الدعوى

ان الهيئة العامة المدنية لدى محكمة النقض وبعد اطلاعها على استدعاء دعوى المخاصمة والقرار

المخاصم وعلى كافة اوراق الدعوى ووثائقها وبعد المداولة اصدرت القرار التالي

اسباب المخاصمة

١- مخالفة اجتهادات الهيئة العامة لمحكمة النقض لان القرار الأول القاضي ببرد دعوى البطلان لا

يقبل المخاصمة والقرار الذي قبل دعوى المخاصمة معدوم وباطل وكافة القرارات التالية له معدومة

وباطلة

المادة ٥٠ من قانون التحكيم حددت حالات البطلان على سبيل الحصر وان ما اثاره المحكوم عليه

في دعوى التحكيم لا ينطبق واحكام هذه المادة



محكمة النقض

إعلام الحكم

حيفة ٢

عام ٢٠٢١

٣١١

رقم القرار

رقم الأساس ٥٠٩

في القانون

حيث ان الجهة المدعية بالمخاصمة أنس وسامر حورانية تهدف من دعواها هذه الى ابطال القرار الصادر عن محكمة النقض الغرفة المدنية الأولى /أ/ رقم ١٦ أساس ٣٥ تاريخ ٢٩/١/٢٠٢٠ بداعي ارتكاب الهيئة مصدرته للخطأ المهني الجسيم المبطل لقرارها للأسباب المنوه عنها انفا وحيث ان وقائع الدعوى الاصلية التي تمخضت عنها دعوى المخاصمة هذه تفيد بان قراراً تحكيمياً صدر بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٨ اطرافه الجهة المدعية بالمخاصمة والجهة المدعى عليها بالمخاصمة فادي عبد النور ورباح حويلة بعد ذلك تقدم فادي عبد النور يدعوى ابطال لهذا الحكم التحكيمي امام محكمة الاستئناف المدنية بدمشق فأصدرت هذه المحكمة قرارها رقم ٢٠ لعام ٢٠١٩ والقاضي ببرد دعوى الابطال مما حدا بمدعي الابطال بمخاصمة هذا القرار ناسباً للهيئة التي أصدرته للخطأ المهني الجسيم فأصدرت غرفة المخاصمة لدى محكمة النقض قرارها رقم ٢٦ لعام ٢٠١٩ والقاضي بقبول دعوى المخاصمة موضوعاً وابطال القرار المخاصم وبعد تجديد الدعوى امام محكمة الاستئناف أصدرت محكمة الاستئناف قرارها رقم ٥٣ لعام ٢٠١٩ والقاضي من حيث النتيجة بقبول دعوى الابطال وابطال حكم التحكيم

الا ان المدعى عليهما بالابطال أنس وسامر حورانية قد طعنا نقضاً بهذا القرار حيث أصدرت الهيئة المخاصمة قرارها المخاصم القاضي ببرد الطعن موضوعاً وحيث ان الفقرة الرابعة من المادة /٥١/ من قانون التحكيم رقم /٤/ لعام ٢٠٠٨ قد نصت على ان رددعوى البطلان يصدر عن المحكمة بالصورة المبرمة اذ انها صرحت بانه يقوم مقام اكساء حكم المحكمين صيغة التنفيذ وهذا الاكساء وحسب الفقرة الأولى من المادة /٥٤/ من قانون التحكيم يصدر القرار فيه مبرماً

وحيث ان قرار رددعوى البطلان هو قرار بات بالموضوع أي بات بموضوع دعوى البطلان وهو ليس من نوع القرارات المؤقتة او المستعجلة وانما هو قرار ذو حجية قاطعة بنفي الحق او ثبوته حسب حال الدعوى وبالتالي فهو يقبل الادعاء بشأنه بدعوى مخاصمة القضاة

وبالتالي فان اقدام مدعي البطلان فادي عبد النور على مخاصمة قرار محكمة الاستئناف رقم ٢٠ لعام ٢٠١٩ والقاضي ببرد دعواه بالبطلان جاء موافقاً للأصول والقانون وان صدور قرار المخاصمة رقم ١٢٦ لعام ٢٠١٩ هو قرار صادر عن محكمة ذات ولاية وله حججه الإلزامية عملاً بنص المادة /٢٦٤/ أصول مدنية خاصة وان قرارات المخاصمة واجبة الاتباع على ما استقر عليه اجتهاد الهيئة العامة لمحكمة النقض وحيث ان المدعى بمواجهتهما بالمخاصمة هما طرف واحد في القضية

محكمة النقض

إعلام الحكم

حيفة ٣



رقم الأساس ٥٠٩

رقم القرار ٣١١

لعام ٢٠٢١

التحكيمية وبمركز قانوني واحد لا يقبل التجزئة وصدر قرار التحكيم متضمنا التزامات واقعة على

عائقهما

وحيث ان ذلك يعطي الحق لكل منهما باثارة كافة الدفوع ولو كانت تتعلق بالآخر وحيث ان صحة التمثيل من متعلقات النظام العام والتي لا يجوز للأطراف التجاوز عليها او الاتفاق على ما يخالفها

وحيث انه من الثابت بوثائق الملف الأصلي والتحكيمي ان المحامية علا شهاب مثلت المدعو رباح

حويلة كوكيلة عنه امام هيئة التحكيم وحيث انه من الثابت ان المحامية المذكورة علا هي محامية

مدربة بمكتب المحامي موفق شهاب الذي هو وكيل عن المحكمن أنس وسامر حورانية

وحيث انه ووفق هذا الحال فان المحامي موفق شهاب يكون وكأنه ممثلا للطرفين وحيث انه ووفق

قانون تنظيم مهنة المحاماة بنوب المتمرن عن استاذة فتكون المحامية علا شهاب بهذا التمثيل وكأنها

نائبة عن استاذها موفق شهاب وهذا يخل بصحة التمثيل هذا من جهة ومن جهة ثانية ووفق احكام

قانون تنظيم مهنة المحاماة فانه ليس للمحامي المتمرن المرافعة بذاته الا بالقضايا الصلحية والتحكيم

ووفقا لما استقر عليه الاجتهاد القضائي هو بمثابة درجة تقاضي بدائية وليس صلحية وبالتالي فان

المحامية المتدربة علا شهاب لا تملك هذا الحق بالتوكيل والتمثيل مما يجعل التمثيل في القضية

التحكيمية معتلا ومخالفا للنظام العام وحيث ان الفقرة الثانية من المادة /٥٠/ من قانون التحكيم قد

جعلته سببا للبطلان وحيث ان صحة التمثيل من النظام العام وقد ثبت مخالفة قرار التحكيم لهذا النظام

لذلك فان تقرير بطلانه اضحي صحيحا وموافقا للقانون

وحيث ان المادة /٥٢/ من قانون التحكيم قد أعطت لحكم المحكمن حجية الامر المقضي به وقابليته

للتنفيذ الا انها علقته ذلك على اكساء هذا الحكم صيغة التنفيذ وحيث ان ذلك يعني ان تقرير عدم

الاكساء او تقرير بطلان الحكم انما يحول دون تنفيذه ويبقى لهذا الحكم حجيته

من حيث ما قضى به بين اطرافه لانه يبقى سندا رسمياً بما حوى من حيث الموضوع وبالتالي فان

صدور حكم المحكمن مبرما لا يمكن معه القول بانه قابلا للتنفيذ ولا يمكن المساس به وانما لا بد من

اكسائه صيغة التنفيذ ليصار الى إعطائه اثره من حيث الزام المحكوم عليه بالتنفيذ فان تم ابطال هذا

الحكم فان ما يترتب على ذلك هو عدم التنفيذ وليس هدر الموضوع وحيث ان القرار المخاصم قد

راعى ذلك كله واعمل حكم القانون اعمالا صحيحا وصائباً ولا يمكن رمي الهيئة التي أصدرته بأي

خطأ موجب لابطال قرارها مما يجعل من أسباب المخاصمة المثارة لا تنال من صحة وسلامة القرار

المخاصم مما يتوجب رد دعوى المخاصمة هذه شكلا



محكمة النقض

إعلام الحكم

بيفة ٤

لعام ٢٠٢١

رقم القرار ٣١١

رقم الأساس ٥٠٩

لذلك

تقرر بالإجماع

١- رد دعوى المخاصمة شكلا

٢- مصادرة بدل التأمين

٣- تضمين طالب المخاصمة الرسوم والمصاريف

٤- إعادة الملف الأصلي لمرجعه مرفقا به صورة عن هذا القرار

٥- حفظ ملف دعوى المخاصمة اصولا

قراراً صدر في ١٤٤٣/٠٣/٠٥ هـ الموافق لـ ٢٠٢١/١٠/١٢ م
نسخ: رجاء علي
قبول:

الرئيس
عبدو شهلا

عضوية نائب الرئيس
عبد الحي الجراد

المستشار
فريد محمد شعبو
كردي

المستشار
طه منصور

المستشار
عمار العاني